ـ توفير السلع الغذائية والتموينية

١٩٢٢٣٠

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١١ / ٤ / ١٩٧١

الرئيس يبحث مع وزير التموين توفير السلع الغذائية والضرورية في الأسواق

بحث الرئيس انور السادات ، في اجتماعه امس بالسيد حمدي عاشور وزير التموين والتجارة الداخلية ، الحالة التموينية وسياسة الوزارة في توفير السلع الغذائية . وقد ابدى الرئيس اهتمامه بضرورة توفير السلع في الاسواق وتيسير سبل المعيشة للمواطنين .

وناقش الرئيس مع وزير التموين موضوع التجارة الداخلية والسياسة الحالية في توزيع السلع غير الغذائية مثل الاخشاب والحديد ومواد البناء الاخرى ، وضرورة تجميع كل عمليات التوزيع في جهاز واحد يتبع وزارة التموين حتى تتفرغ شركات التجارة الخارجية للاستيراد والتصدير ، والشركات المنتجة لعمليات الانتاج .

وعلم مندوب « الاهرام » ان مجلس الوزراء سوف يبحث في اجتماعه القادم ، توصيات اللجنة الاقتصادية بمجلس الامة حول سياسة توفير الفول بالاسواق

وقد أيدت اللجنة الاقتصادية ، الاجراءات التنفيذية التي اتخذتها وزارة التموين لمواجهة مشكلة نقص الفول ، وذلك عن طريق رفع اسعاره والعمل على توفيره سواء من المحصول المحلي او المستورد ، واوصت بمنع تجارة الجملة في الفول ، ودراسة تسويقه تعاونيا ابتداء من الموسم القادم .

وقد تقرر أن تعقد اللجنة الاقتصادية ولجنة الزراعة بمجلس الامة ، اجتماعا مشتركا بعد غد يحضره المهندس سيد مرعي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والسيد حمدي عاشور وزير التموين ، لمناقشة انتاج وتوفير اللحوم في الاسواق ■

المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٣/٤/١٤
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تقرير يومى للرئيس
عن مشـــكلات التموين وحلولها

علم مندوب «الاهرام» أن الرئيس أنور السادات طلب من الجهـات التموينيـة المختصة ، تقديم تقرير يومى اليه عـن نتائج دراساتها العاجلة لمشكلات التموين والحلول التى اتخذتها للقضاء على أسبابه شكاوى الجمهور.

الأهرام
المصدر: الاهـــــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ١٩٧٤/٧/٦

الرئيس يأمر بتشغيل ميناء بور سعيد لاستقبال بواخر التموين

اصدر الرئيس أنور السادات توجيهاته الى الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراء بضرورة اتخاذ الاجراءات لتشغيل ميناء بورسعيد ، لاستقبال البواخر الحاملة للمواد التموينية والبضائع الهامة .

وقد رحبت القوات المسلحة بالمشاركة فى نقل المواد من ميناء بورسعيد الى داخل البلاد .

السادات يطلب مراجعة أسعار السلع الرئيسية لتتناسب مع الدخول

مشكلات الموظفين والطلاب ومشروعات التعمير على رأس الموضوعات التى بحثها الرئيس مع الدكتور حجازى

طلب الرئيس أنور السادات فى اجتماعه أمس بالدكتور عبدالعزيز حجازى رئيس الوزراء ، ضرورة قيام الحكومة بتحقيق عدالة التوزيع بالنسبة للسلع الرئيسية وأهمها الشاى والسكر والقمح والاقمشة الشعبية والاحذية ومراجعة أسعارها بما يتمشى مع مستوى الدخول •

وفى خلال الاجتماع الذى استغرق ساعتين ،تركزت المناقشة على عدد من الموضوعات الهامة منها تصحيح اوضاع العاملين حيث اعتبر الرئيس ان مشروع القانون الذى اذيع اخيرا « مرحلة » فى سبيل تحسين دخول الطبقات الكادحة ، والثورة الادارية وبدء استخدام التكنولوجيا فى الوزارات والهيئات ، والقمر الصناعى فى بحوث الجيولوجيا والتمدين والزراعة والبترول ، ومشاكل طلبة الطب من ناحية المدرجات والمستشفيات الجامعية والدروس الخصوصية والتدريب العملى ومحاولة حلها عن طريق « تعدد الكليات داخل الجامعة الواحدة • كما تناولت المناقشة مشروعات التعمير والاسكان وتعبئة الكفاءات لاعداد وتنفيذ الخطة الخمسية •

مزايا قانون تصحيح أوضاع العاملين

وقد بدأ الاجتماع باستعراض مشاكل العاملين وعلى الاخص مشروع قانون تصحيح اوضاع العاملين في الحكومة والقطاع العام ، والنتائج المترتبة على تنفيذه والتي تتركز أساسا في :

● القضاء على التخلف الوظيفي بالنسبة لبعض الفئات وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط ، وموظفي الوزارات التي لم يكن حظها وافرا في الدرجات فيما مضى . ويعتبر الرئيس ان هذه الاجراءات « مرحلة » هامة في سبيل سياسة تحسين دخول الطبقات الكادحة ، والتي تضمنت خلال عام ١٩٧٤ عدة اجراءات منها رفع الحد الادنى للاجور من ٩ جنيهات الى ١٢ جنيها شهريا ، والتيسيرات التي حدثت بالنسبة للمدخرات .

● بالنسبة للاعداد الكبيرة التي ستستفيد من هذا القانون — خاصة العمال والعاملون في التعليم والزراعة والصحة — فان هذه الاجراءات لا تمس حقوقهم ، ولكن تضيف مزايا جديدة ، كما انها تحقق تكافؤ الفرصة بين ذوي المؤهل الواحد خاصة بعد رفع الحد الادنى للاجور ، كما انها تقرب الفوارق بين مستويات الاجور في الحكومة والقطاع العام .

وجدير بالاشارة ان في القطاع العام حوافز اضافية كالمشاركة في الارباح ، والتي تمثل احد المعايير المكملة لسياسة الاجور ، وحوافز ربط الاجر بالانتاج . وسوف تتخذ الحكومة الاجراءات التنفيذية لربط الحوافز في ضوء أهداف الانتاج التي حددتها خطة عام ١٩٧٥ .

توفير السلع التموينية من الداخل والخارج

وناقش الرئيس مع الدكتور حجازى الموقف التموينى والتعاقدات الخاصة بتنفيذ استيراد السلع التموينية خلال عام ١٩٧٥ . وابدى الرئيس اهتمامه البالغ بالاجراءات التي ستتخذها الحكومة لتوفير السلع التموينية من المصادر المحلية والخارجية وبرامج تنفيذ التعاقدات .

كما ابدى الرئيس اهتماما خاصا بتوفير السلع الشعبية ، وأهمها الشاى والسكر والقمح والاقمشة الشعبية والاحذية . وأكد الرئيس على ضرورة قيام الحكومة بتحقيق عدالة التوزيع ومراجعة الاسعار بما يتمشى مع مستويات الدخول .

وعرض الدكتور حجازى على الرئيس التقارير التي أعدتها الوزارات المعنية عن مجموعات من السلع الاستهلاكية والشعبية

تعبئة الكفاءات لاعداد الخطة الخمسية

كما استعرض الدكتور حجازى برنامج خطة العبور الاقتصادى لعام ١٩٧٥ .. فتناول القرارات الخاصة بتنفيذ الخطة ، وتحميل مسئولية تحقيق الاهداف لرؤساء المؤسسات والوحدات الاقتصادية ، ثم عرض الدكتور حجازى التصور

الخاص بضرورة تنفيذ قانون المؤسسات العامة واعتبارها شركات « قابضة » ، واعطاء صلاحيات وسلطات الى رؤساء المؤسسات ومجالس ادارتها لدراسة المشروعات ومتابعة برامج التنفيذ .

وتقرر أن يجتمع الدكتور حجازى مع رؤساء الوحدات الاقتصادية ليناقش معهم السلطات المطلوبة ، والمرونة اللازمة لتحقيق الاهداف وتحملهم المسئولية . وذلك على مستوى المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لها — فيما يتعلق بالانتاج وتخطيطه والعمالة وترشيدها ، وتكاليف الانتاج والاسعار ، ومعدلات الربح ، والجوانب الاجتماعية وخدمات للعاملين ، وهى كلها تؤثر على معدلات الاداء والكفاءة الانتاجية للعامل .

وطلب الرئيس من الدكتور حجازى الاسراع فى تعبئة الكفاءات والخبرات للاسراع فى اعداد الخطة الخمسية ، مع مراعاة أهداف المرحلة فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى واولويات المشروعات للمحليات ، على أن يوضع برنامج زمنى محدد لمراحل الاعداد والمراجعة والمناقشة تمهيدا لعرض الخطة على السلطات التنفيذية والشعبية .

مشروعات الاسكان والتعمير الشعبى والعمالى بالقناة

وبحث الرئيس مع رئيس الوزراء تنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية وخاصة الاجراءات المتعلقة بمشروعات المساكن الشعبية فى اتفاقيات الكويت والسعودية وأبو ظبى كما استعرضا المشروعات التى تم الاتفاق عليها مع المانيا الغربية وتشمل مصنع السماد فى أبو قير وخصص له ٤٢ مليون دولار وصناعة الانابيب الحلزونية وخصص له ١٢ مليون دولار ، واستيراد سلع مختلفة بـ ٤٥ مليون دولار .

وبالنسبة لمشروعات التعمير والاسكان عرض الدكتور حجازى موقف التعمير فى منطقة القناة ومشروعات الاسكان الشعبى والعمالى فيها . وقد اكد الرئيس السادات على ضرورة مراعاة اقتصاديات هذه المشروعات بحيث يمكن انشاء اكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية من الموارد المخصصة لهذا الغرض .

حل مشاكل طلاب الطب والزراعة

وعرض الدكتور حجازى على الرئيس نتائج اللقاءات والاجتماعات التى عقدها مع الطلبة وهيئات التدريس بكليات الطب والصيدلة والاسنان . والاجراءات التى ستتخذها الحكومة فيما يتعلق بدعم كليات الطب عن طريق المشاركة بين وزارتى التعليم العالى والصحة وخاصة بالنسبة للمستشفيات الجامعية حتى تتاح لطلاب الطب فرص أحسن للدراسة عن طريق « تعدد الكليات داخل الجامعة الواحدة » وحل بعض المشاكل التى يعانى منها الطلبة بالنسبة للدروس الخصوصية والتدريس العملى

وتقرر أن يعقد الدكتور حجازى لقاءه الثانى فى أوائل يناير القادم مع قطاع الزراعة والطب البيطرى فى جامعة عين شمس حيث يستعرض سياسة الانتاج الزراعى [نباتى وحيوانى] والمشاكل المتعلقة بهذا القطاع سواء على المستوى التنفيذى

الحكومى أو بالنسبة للتعليم الجامعى والبحوث التى تتطلبها المرحلة القادمة فى هذا القطاع .

وقد طلب الدكتور حجازى من وزارات الزراعة والتموين والرى والدولة لشئون السودان ، مذكرات توضح فيها تصورا شاملا لموقف قطاع الزراعة الآن ، والمشاكل التى تعترض الجهات التنفيذية والشعبية والبحوث والتعليم الجامعى فى هذا القطاع .

● التكنولوجيا فى الوزارات

تم عرض الدكتور حجازى على الرئيس أهمية ادخال عنصر التكنولوجيا الحديثة فى الدولة ، لأن المهام الموكلة الى الوزارات والهيئات لتحقيق أهدافها والانطلاق خلال الخطة الخمسية ، تحتاج الى تدعيم قدرة أجهزة الدولة على التعرف وتطوير وتطبيق التكنولوجيا المتقدمة ، للعمل على خلق « تكنولوجيا مصرية » تتلاءم مع مواردنا وأوضاعنا ، حتى تواكب أجهزة الدولة التطورات التى تحدث نتيجة للتقدم العلمى فى الخارج كما أن الدكتور حجازى أصدر التعليمات الى الجهات المختصة باستخدام القمر الصناعى فى الدراسات الخاصة بالبحوث الجيولوجية والتعدينية والزراعية وبحوث البترول .

الخطوات التنفيذية لتوفير السلع الاستهلاكية يعلنها مجلس الوزراء اليوم

الرئيس السادات بحث مع الدكتور حجازى أمس: الموقف التموينى وتصحيح أوضاع العاملين وتنفيذ خطة العام الجديد

يعلن مجلس الوزراء عقب اجتماعه اليوم الخطوات التنفيذية لتوفير السلع الاستهلاكية الاساسية للجماهير ٠ وكان هذا الموضوع محل بحث فى الاجتماع الاسبوعى الذى عقده الرئيس أنور السادات أمس مع الدكتور عبد العزيز حجازى ، واستغرق ٩٠ دقيقة ٠ كما شمل البحث أيضا مشروع تصحيح أوضاع العاملين وتنفيذ الخطة الانتقالية لعام ١٩٧٥ ، والاعداد لخطة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ الخمسية ٠

وقال مصدر مسئول ان الرئيس استعرض مع الدكتور حجازى الموقف الداخلى بكافة جوانبه ، وفى ضوء الاحداث الاخيرة التى وقعت فى القاهرة ، وكان الاتجاه الاساسى للبحث هو ضرورة توفير اكبر قدر ممكن من الاستقرار السياسى والاقتصادى ، للانطلاق نحو التحرير والتنمية والتعمير ٠

● **وبالنسبة للموقف التمويني : عرض الدكتور حجازى على الرئيس خطة الحكومة فيما يتعلق بتوفير السلع الاساسية والتموينية على ضوء الموقف النقدى الحالي والموازنة النقدية لعام ١٩٧٥ التى تقدمت بها الحكومة الى مجلس الشعب واقرها ‥ وتتضمن الموازنة النقدية اعتمادات بالعملة الاجنبية بما يكفي احتياجات الجماهير من السلع الاستهلاكية والغذائية كالشاى والسكر واللحوم والجبن والاقمشة الشعبية والاحذية ·**

ومن المقرر ان يعلن اليوم عقب اجتماع مجلس الوزراء حجم الاموال المخصصة لهذه الاغراض وكميات هذه السلع بالاطنان والتعاقدات التى تمت فعلا حتى الان ، وذلك بالاضافة الى ما سوف تتخذه الحكومة من اجراءات من أجل زيادة الانتاج المحلى ورفع كفاءته ، بمايحقق عدالة التوزيع وتثبيت الاسعار وتوفير متطلبات الجماهير ، وستعرض هذه الاجراءات على مجلس الوزراء تباعا ابتداء من جلسة اليوم ·

● **وفيما يتعلق بمشروع تصحيح اوضاع قدامى العاملين :** بحث الرئيس مع الدكتور حجازى الملاحظات التى وردت من مختلف الفئات والاتحادات ونقابات العمال والتى تجرى الان مناقشتها مع الحكومة ومجلس الشعب ، بما يكفل تحقيق العدالة والمساواة ورفع الغبن عن صغار العاملين وطمأنة العمال وذلك بأن القانون المقترح اضافة وليس انتقاصا من حقوق العمال والموظفين · كما ان العلاوات الدورية المستحقة ستصرف فى مواعيدها المقررة · وعرض الدكتور حجازى على الرئيس اطار مشروع التأمين الصحى على العاملين فى الدولة ·

وستبحث اللجنة الوزارية للتنمية الاجتماعية فى اجتماعها غدا هذا المشروع تمهيدا لعرضه على القواعد الشعبية ، توطئة لاتخاذ اجراءات اقرار المشروع وتنفيذه خلال الاسابيع القادمة

كما استعرض الرئيس مع الدكتور حجازى الاجراءات الخاصة باعداد الخطة الخمسية ٧٦ / ١٩٨٠ وضرورة مشاركة

المجالس الشعبية والتنفيذية فى وضع مقترحات مشروعات الخطة من وجهة نظر كل محافظة على ضوء مواردها وامكانياتها واحتياجات أبنائها ٠

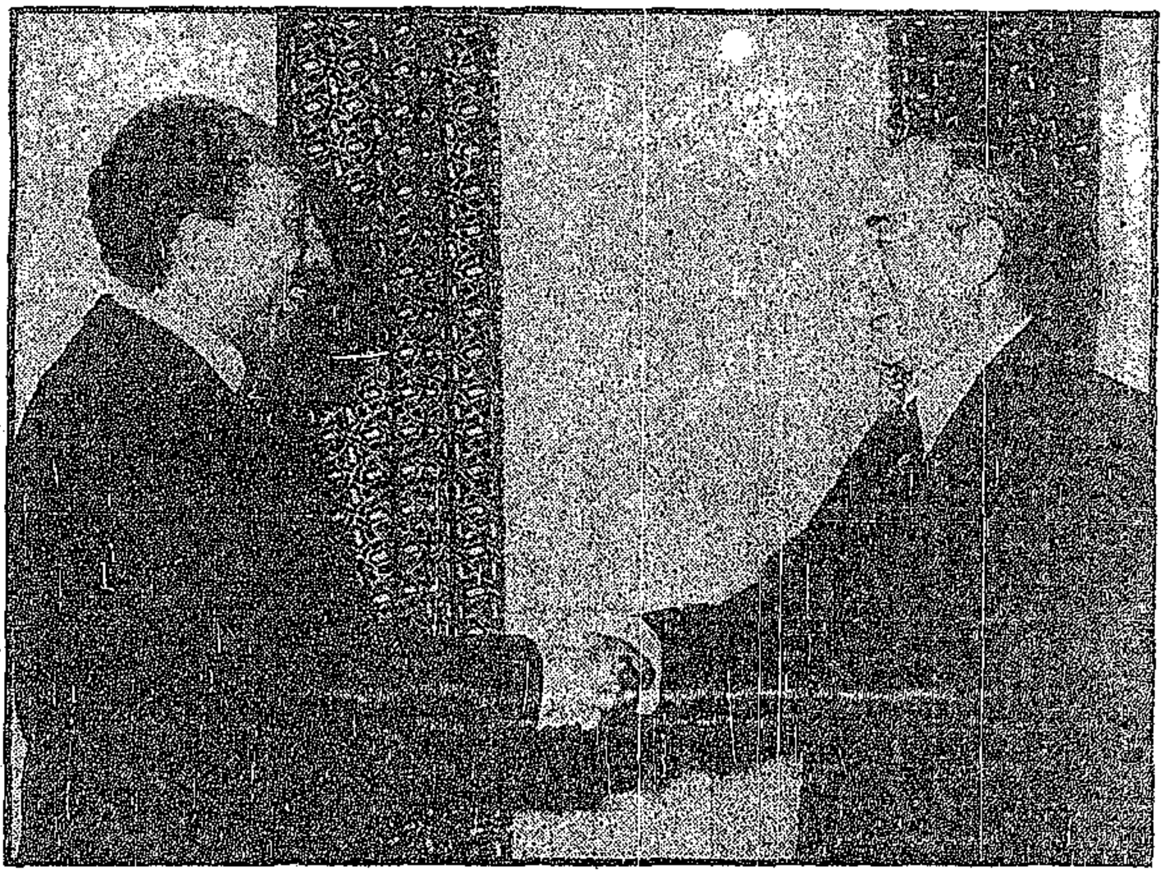
وقد أكد الرئيس على ضرورة مشاركة الجماهير فى تحقيق أهداف الخطة ووضع تصوراتهم ومشاكلهم حتى تكون تحت نظر المخطط جنبا الى جنب مع الاراء التى يتقدم بها الاخصائيون والعلماء بما يضفى على الخطة مزيدا من الواقعية مع استخدام أحدث الاساليب التكنولوجية ٠

● **وبالنسبة لخطة عام ١٩٧٥ :**

استعرض الرئيس مع الدكتور حجازى الاجراءات التنفيذية الخاصة بتحقيق الاهداف الواردة فى بيان الحكومة الذى ألقاه الدكتور حجازى أمام مجلس الشعب فى شهر نوفمبر الماضى ٠ وجرت مناقشة حول برنامج التحرك السياسى فيما يتعلق بتنفيذ الخطة والاتصال بالمجالس التنفيذية بالمحافظات من أجل تحقيق أكبر مشاركة شعبية فى متابعة وتنفيذ مشروعات الخطة ٠٠ كذلك مشاركة ممثلى النقابات العمالية ولجان الانتاج ومجالس الادارة بالوحدات الاقتصادية ٠

وكان الدكتور حجازى قد كلف الوزارات المختلفة بوضع برامج زمنية لتنفيذ المشروعات الواردة بالخطة وستعرض هذه البرامج على مجلس الوزراء فى اجتماعه اليوم حيث ستكون أساسا للمتابعة ٠

ومن المقرر أن يرتبط تنفيذ برنامج الخطة اتخاذ اجراءات للتقشف وترشيد الانفاق الحكومى من أجل تحقيق أقصى نتائج ممكنة من خلال الموارد والامكانيات المتاحة ٠٠ كذلك التشديد فى مواقع الانتاج على مواجهة مظاهر التسيب والانحراف حتى تظهر للجماهير نتائج تنفيذ خطة العبور بوضوح أولا بأول ، كما سيرتبط بتنفيذ الخطة تطوير لوائح الحوافز بما يضمن اثابة العاملين ٠ □



الرئيس أنور السادات يرحب بالدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء في بداية اجتماعهما أمس ● (تصوير : عبد الستار يوسف)

■ مجـلس الـوزراء يقـر :

سياسـة التموين وعدم زيادة الأسـعار

وزير التموين يعلن قرارات المجلس في بيانه أمام مجلس الشعب

استأنف مجلس الوزراء فى اجتماعه امس برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء ، مناقشة السـياسة التموينية بما يتمشى وتوفير احتياجات الجماهير من السلع الاساسية . وقـد وافق المجلس على السياسة التموينية التى تقضي بعدم زيادة اسعار السـلع التموينية خاصة وان الموازنة العـامة للدولة قد تضمنت الاعتمـادات اللازمة لذلك .

وعلم مندوب « الاهرام » ان مجلس الوزراء قرر ان تتبع مؤسسة اللحوم وزارة الزراعة والمحافظات ، وان تبقى مؤسسة الصناعات الغذائية تابعة لوزارة الصناعية . ما فيما يتعلق بمؤسسات وشركات التجارة الداخلية فقد قرر المجلس نقلها من وزارة التموين الى وزارة التجارة كما قرر أن تختص وزارة التموين بالمسائل الغذائية بحيث تتولى اسـتيراد وتوفير السلع الغذائية بدلا من وزارة التجارة.

وسوف يعلن السيد عبد الرحمن الشاذلى وزير التموين تفصيلات قرارات مجلس الوزراء بشأن السياسة التموينية ، فى مجلس الشعب فى اوائل الاسبوع القادم.

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٩ / ٤ / ١٩٧٥
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

دراسات عاجلة لتحسين الرغيف وخفض أسعار اللحوم
استيراد عدس من سوريا وفول من أثيوبيا وملابس شعبية من الصين

علم مندوب « الاهـرام » الخـاص ان مجلس الوزراء اتخذ في اجتماعه الاخير عدة قرارات هامه لتوفير السلع التموينية والاستهلاكية ؛ واجراء دراسات فنية لخفض اسعار بعض هذه السلع .

وقد طلب السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء من السيد عبد الرحمن الشاذلي وزير التموين اجراء دراسة عاجلة لتحسين رغيف العيش وأثر ذلك على تكلفة الانتاج ، وذلك بالاقلال من نسبة « الردة » الموجودة فيه لتحسين لونه ومذاقه ، كما طلب من وزراء الزراعة والتموين والصناعة دراسة خفض تكلفة انتاج العلف بهدف خفض اسعار اللحوم ، على ان تتم هذه الدراسة خلال ٣ ايام .

وبالنسبة للاسماك تقرر التوسع في انتاج السمك من بحيرة ناصر ومصايد البحر الاحمر ، على أن تستخدم الطائرات لنقل هذا السمك في حالة زيادة كمياته على طاقة النقل بالسكك الحديدية . كما تقرر ايفاد بعثة من وزارة التموين الى سوريا هذا الاسبوع للتعاقد على شراء ٤٠٠٠ طن عدس . والاتصال بأثيوبيا لاستيراد كميات كبيرة من الفول .

١٩٢٤٤

● الاستعداد للعــــام الدراسى القــــادم

وطلب السيد ممدوح سالم من وزارتى التجارة الخارجية والصناعة البدء من الان فى الاعداد لتوفير احتياجات الطلبة فى العام الدراسى القادم وبخاصة الاحذية ، والشنط ، والملابس الجاهزة .

كما قرر استيراد الجلد الصناعى اللازم لانتاج الاحذية ، وبحث اسباب عدم اقبال المصانع على سحب الجلد الصناعى السابق استيراده ، بحيث يتم تصنيع الاحذية على أحدث النظم الصناعية ليقبل عليها الشعب .

● ملابس جاهزة ورخيصة من الصين الشعبية

وطلب رئيس الوزراء بحث استيراد الملابس الجاهزة من الدول المعروفة بانتاجها الرخيص مثل الصين الشعبية . وقال أن الاسواق العربية بها بيجامات من الصين يتراوح ثمنها بين ٥٠ و ٧٠ قرشا ، وأحذية صناعية رخيصة .

وسيجتمع السيد زكريا توفيق وزير التجارة الخارجية بسفير الصين الشعبية لبحث استيراد كمية من هذه المنتجات مقابل مبادلتها بالقطن والحاصلات الزراعية وذلك الى ان يتم انتاج الملابس الجاهزة من المصانع المصرية التى تقرر تشغيلها بالمقاسات المناسبة التى تتمشى مع احتياجات المستهلكين المصريين .

● مجمع استهلاكى فى كل مصنع ونقابة وناد

وطلب رئيس الوزراء من المهندس عيسى شاهين وزير الصناعة ، أن تقوم الشركات الصناعية على الفور بانشاء مجمعات استهلاكية داخل المصانع ، وان يخصص بكل مصنع قاعة او حجرة لهذا الغرض . وطلب تعميم اقامة هذه المجمعات فى مبانى النقابات المهنية والعمالية والاندية ، لتقليل الضغط على المجمعات الموجودة فى الاحياء .

وطلب التوسع فى انشاء الاكشاك لبيع السلع الاستهلاكية ، واستغلال شاسيهات أوتوبيسات هيئة النقل العام القديمة وتحويلها الى مقطورات تكون بمثابة مجمعات متنقلة أو ثابتة فى المناطق والاسواق الشعبية والتجمعات العمالية .

وقد تقرر بالفعل اقامة ١٨٠ كشكا خشبيا لبيع الخضر والفاكهة ، وتخصيص ١٢٠ سيارة أوتوبيس مستهلكة لتحويلها الى مجمعات متنقلة ، وتم تجهيز ٣٦ سيارة لهذا الغرض .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ٢٠ / ٤ / ١٩٧٥

السادات: الأولوية لاحتياجات الجماهير والتوزيع العادل للأعباء

الرئيس يناقش خطوات العمل فى المرحلة الجديدة فى اجتماع لنائب الرئيس ورئيس الوزراء ووزراء الحربية والاقتصاد والمالية

فى مناقشة هامة عقدها الرئيس أنور السادات أمس حول الخطوات اللازمة لبدء المرحلة الجديدة الهامة ، ركز الرئيس على المسائل ذات الأهمية والاولوية لاحتياجات الجماهير ولارساء أسس الاصلاح الاقتصادى ووسائل التنمية وتوفير العدل الاجتماعي والحد من التسيب والاستغلال والتوزيع العادل للأعباء .

وقد عقد الرئيس السادات اجتماعا امس حضره السيد محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية والسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء والفريق اول محمد عبدالغنى الجمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والدكتور احمد أبو اسماعيل وزير المالية والدكتور زكى شافعى وزير الاقتصاد .

وقال الرئيس فى هذا الاجتماع أن المطلوب هو تحقيق انفتاح حقيقى باعتباره الاصل والقيود هى الاستثناء واكد فى هذا ان الانفتاح لايتعارض مع اتجاهنا الاشتراكي .

وركز الرئيس كذلك على نقاط اخرى هامة فى مقدمتها :

- ضرورة احداث عمليات تطوير شاملة فى أعمال البنوك .
- عدم التردد وبلا عقد فى اعادة النظر فى المشروعات التى لا تناسب طبيعتها ادارة الدولة لها .
- اعطاء مزيد من العناية لتطوير الزراعة وربطها بالصناعة .
- رفع المعاناة عن جماهير الشعب الكادحة .
- استكمال نواحى العدل الاجتماعى مع ضرورة ان تعمل الوزارة الجديدة على مد مظلة التامينات الاجتماعية لتشمل كل مصرى ومصرية .
- اعادة النظر فى اصدار التشريعات الضريبية .

وقد اكد الرئيس ان الصعوبات الحالية صعوبات مرحلية وعلينا ان نعمل بروح الثقة والتفاؤل بالمستقبل ، وان نصر اكتوبر يشكل اساسا متينا للانطلاق نحو مستقبل الرخاء والرفاهية .

١٩٢٤٦

وفي قضية الانفتاح ، اكد الرئيس ان المطلوب هو انفتاح حقيقي يعطي آثاره على التنمية ويتصل بجذور الاصلاح الحقيقي لمسار الاقتصاد المصري ، وأكد الرئيس أن الخط الاساسي في هذه السياسة أن يكون الانفتاح هو الاصل وان تكون القيود والشروط هي الاستثناء التي لا يجب الاتجاه اليها الا في أضيق الحدود اللازمة لسلامة الاقتصاد المصري كما اكد الرئيس أن سياسة الانفتاح انبثقت ملاقاة متغيرات العصر التي اتجهت بجميع الدول حتى القوى الكبرى الى هذه السياسة ، التي ثبت انها لازمة في مجال تبادل الخبرات وتنمية التجارة العالمية ومصالح كل القوى وتحقيق الرخاء والرفاهية لشعوبها • وانه حتى الدول التي تتمتع بوفرة في موادها الخام تحتاج الى الانفتاح للحصول على الخبرات اللازمة للتنمية ، وانه بالنسبة لمصر بالذات وفي اطار ضرورة مسايرة مناخ العصر واحتياجاته لسياسة الانفتاح ، فان لها ظروفها الخاصة التي تزيد من ضرورة الاتجاه لسياسة الانفتاح ، من حيث ان المراحل الماضية التي ابعدتنا بظروفها عن سياسة الانفتاح ، اقتربت بنا الى حد العزلة عن الخبرات العالمية المتوفرة في انحاء مختلفة من عالمنا المعاصر الامر الذي ضيق امامنا مجال الاختيار من بين هذه الخبرات المطلوبة لنا والتي انفصلنا عنها لفترة طويلة •

وأكد الرئيس ان سياسة الانفتاح لها اتصالها الوثيق ولا تتعارض مع اتجاهنا الاشتراكي لان هذه السياسة وهذا الاتجاه يهدفان الى هدف واحد هو التنمية والرخاء وكلها متصلة بجناح الكفاية الذي يؤثر على معطيات جناح العدل الاجتماعي بالتوزيع العادل للانتاج القومي •

زيادة الانتاج وتشغيل الطاقات المعطلة

وأكد الرئيس على ان سياسة الانفتاح الخارجي لا تتكامل الا بالانفتاح الداخلي ، المبني على ضرورة تشغيل كل الطاقات المعطلة بالامة وتنشيطها وانه يقترن بانجاح سياسة الانفتاح الاتجاهات الآتية :

اولا : ان كل ما يضيف لزيادة الانتاج وتحقيق الرخاء ، وكل ما يزيد من فرص العمالة نقبله ولا نرفضه .

ثانيا : أن الواقع العملي لتنشيط القطاعات المعطلة في الانتاج الداخلي يدعو الى البدء في عملية تطوير شاملة لاعمال البنوك بحيث تؤدي دورها الفعال في عملية الائتمان والتمويل باعتبار ان البنوك قادرة بالتمويل والائتمان على تحريك قدرات المنتجين وتساعدهم في مشروعاتهم خصوصا المشروعات المتصلة بالاسكان ، والمشروعات التي تتصل اتصالا وثيقا بتوفير المواد الغذائية .

ثالثا : ان من الواقعية عدم التردد وبلا عقد في اعادة النظر في المشروعات

التى لا تتناسب طبيعتها مع ادارة الدولة لها . لان الهدف هو الانتاج وتوفير المواد للجماهير بأسعار تكلفة مناسبة من حيث السعر والجودة للاستهلاك الداخلى وللمنافسة التصديرية للحصول على مواد التنمية .

وأكد الرئيس على أنه يتصل اتصالاوثيقا بسياسة الانفتاح توفير كل المتطلبات اللازمة للتنمية الذاتية والانتاج الداخلى،كما وجه الرئيس الى اعطاء مزيد من العناية للزراعة من حيث ضرورة تطويرهاوتحسين الصرف والرى واعادة النظر فى التركيب المحصولى بحيث يغطى بوفرةوبكفاءة احتياجات الاستهلاك المحلى واحتياجات التصدير وايجاد التوازن بين كميات الاستهلاك وضرورات التصدير .

كما اكد الرئيس على أهمية الربط بين الصناعة والزراعة ، بحيث تعطى عناية كبيرة للتصنيع الزراعى باعتبار أن المواد الزراعية تشكل بالنسبة لبلادنا أهم المواد الخام للتصنيع .

ومن علاقة الخطة بالتنمية ، وضرورة رفع المعانات من جماهير الشعب الكادحة، اكد الرئيس ان الاولوية فى الخطة يجب ان تتناسب مع احتياجات المرحلة فى هذين الاتجاهين .

واعاد الرئيس التأكيد على اهمية استكمال نواحى العدل الاجتماعى اذ من الضرورى ان تعمل الوزارة على مد مظلة التأمينات الاجتماعية فى خطوات مطردة لتشمل كل مصرى ومصرية وتأمين كافة الفئات على مستقبلها .

وأكد الرئيس على ان سياسة الدولة لا تتعارض فى اتاحة كافة الفرص لكى يكسب كل مواطن من جهده مايشاء طالما انه يبعد عن محظور استغلال الانسان للانسان .

ولكن على كل مواطن وفي اطار التوزيع العادل للاعباء ان يدفع الضرائب المستحقة للدولة كواجب قومي وكوسيلة سليمة لاعادة توزيع الناتج القومي بالعدل .

وطالب الرئيس في هذا الاتجاه باعادة النظر في اصدار التشريعات اللازمة لاحكام آداء هذا الواجب الوطني وبحيث يشمل هذه التشريعات اعتبار التهرب من دفع الضرائب جريمة تستوجب العقاب .

وقد اختتم الرئيس توجيهاته قائلا: ان الصعوبات الحالية هي صعوبات مرحلية وانه من الضروري أن نعمل جميعا بروح الثقة والتفاؤل بالمستقبل وتبانا على ما اثبته الشعب المصري الاصيل من قدرات على تخطي اشد الصعوبات ومواجهة التحديات في مسيرته الحضارية على مر العصور ، وباعتبار ان المعطيات التي حققها النصر التاريخي في ٦ اكتوبر تشكل اساسا متينا للانطلاق نحو مستقبل الرخاء والرفاهية . ■

السادات يطلب فى اجتماعه بالقيادات السياسية سرعة تدبير احتياجات الجماهير

المحجوب و٣ وزراء يسافرون الى النمسا لدراسة اشتراكيتها ودعم التعاون معها

طلب الرئيس أنور السادات فى اجتماعه الهام أمس مع القيادات السياسية والذى استمر ٣ ساعات ضرورة العمل على سرعة تدبير احتياجات الجماهير وتوفير المزيد من السلع الاستهلاكية والقضاء على كل اختناق يحول دون وصولها للمواطنين ٠

وفى توجيهـاته الى السيد ممدوح سـالم رئيس الوزراء ، ركز الرئيس على عدد هام من قضايا العمل الداخلى بينها :

■ ضرورة دراسة افضل الوسـائل لاستخدام القروض الطويلة الاجل التى تقدمها الدول العربية والاجنبية ٠

■ ضرورة الاهتمام بالانتاج الزراعي بحيث يغطي خلال ٣ سنوات كل احتياجات الاستهلاك المحلي .

■ العمل على دعم علاقات التعاون مع النمسا ودراسة سياستها الاقتصادية وتجربتها في النظام الاشتراكي ، والاستفادة من خبراتها ، خاصة في مجالات بناء الانفاق ، واقامة المنازل الجاهزة والتصنيع الزراعي .

وفي هذا المجال ، طلب الرئيس السادات من الدكتور رفعت المحجوب امين اول اللجنة المركزية ، السفر الى النمسا لمقابلة المستشار كرايسكي والاستماع الى تجربة الاشتراكية في بلاده ، كما طلب سفر وزراء التعمير والتخطيط والتجارة الى هناك ايضا لدراسة امكانية تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين .

وسوف يسافر الامين العام للجنة المركزية عقب انتهاء انتخابات الاتحاد الاشتراكي .

■ الاهتمام بنظام الري وضرورة قيام الفنيين بدراسة هذا النظام بما يكفل حسن استخدام المياه واعادة النظر في التركيب المحصولي في ضوء احتياجات الاقتصاد المصري والظروف العالمية ، كما ابدى الرئيس رغبته في توفير احتياجات السكان من السكر ، وضرورة التوسع في زراعة البنجر .

■ الاهتمام بحركة التصنيع الزراعي لزيادة الدخل القومي ، ورفعا لدخول الفلاحين . وفي هذا الصدد طلب الرئيس أن تبدأ هذه التجربة في أرض الصالحية بحيث تقوم الزراعة فيها ابتداء على أساس التصنيع .

■ التوسع في المناطق الحرة كلما تطلب الوضع ذلك ، رغبة في التغلب على العقبات التي يمكن ان تقوم في وجه الاستثمارات الجديدة .

التموين ومشكلات الجماهير

يبحثها الرئيس مع ممدوح سالم

عقد الرئيس انور السادات اجتماعاامس مع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، حضره السيد حسنى مبارك نائب الرئيس ، لبحث الموقف التموينى واحتياجات الجماهير ، ومختلف القضايا الداخلية . كما استعرض معهما الاجراءات التى تم اتخاذها استعدادا للعام الدراسى الجديد ، وما تم نحو توفير الملابس والكتب والكراسات وغيرها من الادوات المدرسية لمختلف مراحل التعليم

وقد عرض رئيس الوزراء على الرئيس السادات الخطوات والاجراءات التى اتخذت فى مجال تنفيذ توجيهات سيادته بالنسبة لسياسة الانفتاح والاصلاح الادارى والتقسيم القطاعى للوحدات الرئيسية للانتاج والخدمات ، كما استعرض معهما التشريعات التى تم تعديلها لتنفيذ هذه الاجراءات لدفع عجلة الانتاج وتحرير العمليات الادارية من قيود الروتين ورفع مستوى الاداء فيهما ، لامكان الوفاء باحتياجات الجماهير .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ١٠ / ٧ / ١٩٧٥

■ قرارات هامة للجنة العليا للتخطيط :

توفير السلع التموينية للمواطنين

وتشديد الرقابة على توزيعها بالمناطق الشعبية

اتخذت اللجنة العليا للتخطيط عدة قرارات هامة في اجتماعها امس برئاسة السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء تستهدف توفير السلع التموينية للمواطنين وتوسيع قاعدة توزيعها عن طريق البقالين والجزارين التعاونيين في الاحياء الشعبية والتجمعات العمالية والتوسع في انشاء الجمعيات التعاونية في المحافظات والمناطق النائية والتوسع في الانتاج الصناعي والزراعي لهذه السلع محليا ، وسد بقية الاحتياجات عن طريق الاستيراد .

كما اتخذت اللجنة في اجتماعها الذي استغرق ٦ ساعات عدة قرارات هامة منها :

● تشديد الرقابة على توزيع السلع بما يستلزم تدعيم اجهزة الرقابة وعدم التهاون مع المنحرفين من القطاع الخاص او العاملين في القطاع العام . وتدعيم دور المجالس المحلية في مجال الرقابة .

● التوسع في صناعات تعبئة السلع الزراعية مثل الطماطم وغيرها . حتى لايحدث بها اختناقات او ارتفاع في اسعارها . على مدار العام .

● تحسين جودة انتاج السلع المصنوعة محليا والتشديد على توفير مستلزمات الانتاج اللازمة لهذا التحسين .

● القضاء على ظاهرة الوسطاء الطفيليين وذلك بتسليم السلعة المنتجة والمسعرة من منابع الانتاج في القطاع العام الى قنوات التوزيع بالقطاع العام الاستهلاكي بما يكفل عدالة التوزيع

وقررت اللجنة في اجتماعها الذي استغرق حوالي ٦ ساعات .

● تشكيل لجنة فرعية لوضع اولويات تنفيذ الخطة واولويات المشروعات الوارده بها وذلك للانتهاء من المشروعات التي بديء فيها من سنوات ، ولم تستكمل

● كما يتولى المهندس عثمان احمد عثمان وزير الاسكان والتعمير وضع خطة للتوزيع الاقليمي لمشروعات المقاولات

● التوسع في صناعة الاسمنت بما يغطي احتياجاتنا المحلية .

● التركيز على انجاز انشاءات الابنية المدرسية قبل بداية العام الدراسي بما يسمح باستيعاب الاعداد المقررة من الطلاب .

● التوسع في تكوين الجمعيات التعاونية في قطاع الاسكان في ضوء نجاح الاسكان التعاوني في منطقة القناة .

كما بحثت اللجنة المشروع المقدم بشأن تعديل القانون الخاص بالشركات بما يحقق دفعة للقطاع العام مع ترشيد الانتاج وذلك توطئة لعرضها على مجلس الوزراء في جلسته القادمة .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ١٠ / ٥ / ١٩٧٦

رئيس الوزراء يبحث في اجتماع اقتصادى موسع اجراءات التخفيف على الفئات محدودة الدخل

٦١٢ مليون جنيه لاستيراد ١٠٠ سلعة تموينية

لا زيادة في أسعار المواد الغذائية المستوردة بواسطة الدولة أو القطاع الخاص

بحث السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء أمس خلال اجتماع اقتصادى موسع حضره وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط والتجارة والتموين وشئون مجلس الوزراء ومستشار رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الموقف الاقتصادى الراهن على ضوء الخطوات التى تم اتخاذها للاصلاح المالى .

وقد تم في هذا الاجتماع بحث الموقف التموينى واستقرار الاسعار وتوافر السلع الضرورية ، وقواعد الرقابه عليها وضمانات عدالة توزيعها ، لحماية الفئات محدودة الدخل .

وعلم مندوب الاهرام الاقتصادى ان حجم الواردات التى سيتم استيرادها خلال العام الحالى على اساس السعر الرسمى للعملات الاجنبية يبلغ ١٧٠٠ مليون جنيه مصرى ، منه ٦١٢ مليونا قيمة ١٠٠ سلعة استهلاكية وتموينية ووسيطة ، كما سيتم استيراد سلع بالاسعار التشجيعية قيمتها ٥٨٢ مليون جنيه .

ولن تتعرض السلع التموينية المسموح باستيرادها للقطاع الخاص لاى ارتفاع في اسعارها سواء تم استيرادها من موارد السوق الموازية أو من طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لان هذه السلع معفاة من الرسوم الجمركية اصلا .

اما ماتستورده الدولة من السلع الاستهلاكية والتموينية فسيتم تمويله من طريق الاسعار الرسمية .

كما ان استيراد السلع الاستثمارية بالاسعار التشجيعية لن يؤثر بشكل مرتفع على اسعار المنتجات لان معدل استهلاك الاصول «اى السلع الاستثمارية» يبلغ حاليا في مصر نحو ١٫٥٪ من قيمة الانتاج الصناعى سترتفع الى نحو ٢٫٥٪ من قيمته . كما أن تمويل واردات مستلزمات الانتاج للقطاع العام بما قيمته ٩٧٫٥ مليون جنيه يمكن استيعابه بدون تاثير في اسعار الانتاج نظرا لضخامة حجم الانتاج والذى يصل لنحو سبعة آلاف مليون جنيه .

١٩٢٥٤

حماية لأسعار السلع الأساسية للشعب

وصرح السيد عبد الحميد رزق وكيل وزارة المالية بأن السلع الاستهلاكية والتموينية التي سيتم استيرادها بالاسعار الرسمية حماية لمحدودي الدخل تشمل :

● **مجموعة القمح** : الدقيق والعدس والبن والشاى والسكر وزيت الطعام ، ومجموعة اللحوم والاسماك والاغنام الحية واللحوم المجمدة والمحفوظة والدواجن المجمدة والاسماك المحفوظة والمجمدة ، والالبان ومنتجاتها والفاصوليا والفول والمسلى وزيت الزيتون الاسود والفلفل الاسود ومواد العطارة المختلفة

● **مجموعة السلع التموينية الوسيطة** الذرة والسمسم والشحوم الحيوانية وزيت جوز الهند والزيوت الطبية والشحوم الغذائية .

● مجموعة سلع قيمتها ١٠٥ ملايين جنيه تشمل خامات ومستلزمات انتاج السلع الشعبية وهى الاصواف والالياف والخيوط الصناعية والاصباغ والكيماويات وغزل القطن وقطع الغيار .

● **مجموعة سلع الصناعات الغذائية** تشمل خامات السكر والدخان ومواد التعبئة والكيماويات واللبن المجفف والصفيح الخام .

● **مجموعة سلع الصناعات الكيماوية** وتشمل الكبريت ولب الخشب وكيماويات البويات وورق الكرافت والفحم الحجرى وورق الكرتون والجلود ومواد الصباغة

● **مجموعة سلع الصناعات الهندسية** : تشمل مكونات اللوارى والسكك الحديدية والدراجات والنحاس الكهربائى وأسلاك الالومنيوم والخامات الصناعية الاساسية والصلب والرصاص والبلاستيك والورق العازل وخامات البطاريات واللمبات الكهربائية ومكونات الراديو الشعبى .

● **مجموعة سلع الصناعات المعدنية** تشمل خامات صناعة الالومنيوم والحديد الخردة والفحم الكوك ومواد البناء والحراريات والخامات الاساسية اللازمة ويضاف الى ذلك المستحضرات الطبية والبان الاطفال والادوية ومستلزمات الادوية والمبيدات الحشرية والاسمدة بأنواعها .

واوضح السيد عبد الحميد رزق وكيل الوزارة أن السلع التى سيتم استيرادها بالاسعار الرسمية سيتم حساب الجمارك عليها أيضا على أساس الاسعار الرسمية .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٧/٤

الرئيس يطلب وضـع خطـة عاجلة
لتوفير الدواجن والألبان والأسماك بأسعار مناسبة

طلب الرئيس انور السادات ضرورةوضع خطة عاجلة لزيادة الدواجـن والبيض والالبان وتوفيرها فى الاسواق باسعار تناسب الدخول المحـدودة ، كما طلب استيراد مليون دجاجة من هولندا وسلالات اخرى من الابقار الاوروبية .

وقد أكد الرئيس على ضرورة مواجهة احتياجات الجماهير من اللحوم والدواجن والاسماك وتشجيع الجمعيات التعاونية للصيادين ، ومربى الماشية لتوفير هذه السلع فى الاسواق .

وكان الرئيس قد عقد اجتماعا فى الساعة الثانية عشرة ظهر أمس استغرق حوالى ست ساعات وحضره السادة المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء ، واسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء

ووزير الخارجية ، والمهندس عثمان احمد عثمان وزير الاسكان والتعمير ، والمهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الزراعة والرى ، والدكتور عبد العزيز حسين وزير الدولة للزراعة وشئون السودان ، والمهندس سعد هجرس نائب وزير الزراعة ، والمهندس صلاح المهدى رئيس مؤسسة الدواجن، وذلك لدراسة الوضع بالنسبة للثروة الحيوانية والسمكية .

وفى بداية الاجتماع ذكر الرئيس أن الهدف منه هو وضع خطة وبرنامج عاجل لزيادة الدواجن وبيض المائدة والالبان ومستخرجاتها ، ليتم توفيرها بالاسواق بأسعار تناسب الدخول المحدودة والمتوسطة وذلك على ضوء ما تم استيراده من سلالات جديدة من البقر النمساوى الذى تدر البقرة الواحدة منه حوالى ٧ آلاف لتر لبن فى السنة ، كما وجه الرئيس الى سرعة استيراد سلالات اخرى جديدة من الابقار الاوروبية ووضع برنامج عاجل لبناء الحظائر الخاصة بها وتدريب العمال على حلب هذه الابقار بالاساليب المتقدمة بحيث تصل هذه السلالات فى أقرب وقت وتعطى العائد منها خلال شهر اكتوبر القادم ، كما وجه الرئيس الى ضرورة استيراد مليون دجاجة من هولندا لامكان تنمية المسائد من الكتاكيت والبيض مع استيراد الكميات الكافية من علف الابقار والدواجن بما يغطى احتياجات عام وذلك لحين التوسع فى زراعة وتصنيع الاعلاف اللازمة .

وقد عرض المسئولون خلال هذا الاجتماع ما تحقق من انجازات فى **مجال الثورة الحيوانية** وما يتصل بها وذلك عن عام ١٩٧٥ والنصف الاول من عام ١٩٧٦ وكذلك الخطط الموضوعة لزيادتها وتنميتها ، وقد تبين أن انتاج الكتاكيت المسلمة للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية قد زاد من ٣ ملايين عام ١٩٧٤ الى ٥ ملايين عام ١٩٧٥ وسيزيد الى ٢١ مليونا فى نهاية ١٩٧٦ والى ٣٠ مليونا فى عام ١٩٧٧ ، كما أن انتاج الدواجن قد زاد من ١٧٠ مليونا عام ١٩٧٤ الى ١٩ مليونا عام ١٩٧٥ — وسيصل الى ٢٢ مليونا فى نهاية عام ١٩٧٦ والى ٢٦ مليونا فى عام ١٩٧٧ وذلك فى ضوء الخطط الموضوعة ونتيجة اتمام تجهيز وتشغيل جميع الوحدات الانتاجية المعطلة ورفع كفاءتها، وتحسين الادارة وتطويرها .

وفى مجال انتاج البيض : تبين انه بلغ ٢٦ مليونا ونصف المليون فى عام ١٩٧٤ وزاد الى ٤٧ مليونا فى عام ١٩٧٥ وسيصل الى ٧٠ مليونا فى عام ١٩٧٦ و ١٠٩ ملايين فى عام ١٩٧٧ . كما تم عرض التوسعات التى حدثت فى السنة الاخيرة فى مؤسسة الدواجن والتى ساعدت على تحقيق هذه الزيادة.

كما تم عرض الموقف فى مجال انتاج اللحوم وخطة تنميتها وزيادتها وتشجيع المربين والجمعيات المتخصصة للتوسع فى التربية والتسمين وما اتخذ من اجراءات لزيادة حجم السلف لمشروعات التسمين بنسبة ١٠٠٪ حتى بلغت هذا العام ٤ ملايين جنيه .

كما تم فى هذا الاجتماع عرض الخطوات التى اتخذت لتصنيع العلف وزيادة المطروح منه ٤٠ وتناول العرض ايضا الموقف بالنسبة للمشروعات المشتركة لتربية الابقار والاغنام وما يتصل بها من منتجات وذلك مع الهيئات الدولية وبعض الدول الاجنبية .

وقد تقرر فى الاجتماع لامكان مواجهة احتياجات الجماهير من اللحوم والدواجن ولمواجهة الزيادة الكبيرة فى السكان

الاتى :

١ ــ استكمال مشروعات محطات الدواجن البلغارى القائمة بالطريق الصحراوى مصر ــ اسكندرية على أن يتم تركيبها وتشغيلها فى موعد نهايته ديسمبر من هذا العام .

٢ ــ زيادة طاقة مزرعة انشاص للدواجن بحيث يصل عائدها خلال اكتوبر ١٩٧٦ الى ٣٠ مليون بيضه سنويا .

٣ــ انشاء مزرعة آخرى للدواجن بنفس الطاقة بحيث يختار لها المكان المناسب الذى يصلح لهذا الغرض .

٤ ــ انشاء مزرعة للابقار المستوردة بقرية النصر فى مديرية التحرير بعدد ٥٠٠ بقرة بحيث تعد الحظائر اللازمة لها فى موعد غايته أغسطس ١٩٧٦ على أن يتم موعد استيراد هذه الابقار خلال اكتوبر ونوفمبر وبحيث تصل الى ١٠٠٠ بقرة طبقا للخطة الموضوعة .

٥ ــ زيادة طاقة مزرعة مرسى مطروح من ٣٥٠ بقرة الى ٥٠٠ بقرة .

وقد وجه الرئيس الى ضرورة العمل على زيادة الكميات المنتجة من البيض بما يقدر بعشرة ملايين بيضة فى اكتوبر ١٩٧٦ علاوة على المقرر انتاجه وزيادة المنتج خلال عام ١٩٧٧ بما يقدر بحوالى ٣٠ مليون بيضة علاوة على الكميات المقررة طبقا للخطط الموضوعة .

وتناول البحث فى هذا الاجتماع الموقف بالنسبة للثروة المائية وبعد أن عرض رئيس الوزراء وكذا وزير الدولة للزراعة وشئون السودان الانجازات التى تحققت فى هذا المجال والزيادة المطردة **فى كميات الاسماك المنتجة** من بحيرة ناصر وكذلك المشروعات المشتركة التى يجرى اتمامها لزيادة انتاج السمك تباعا حتى نهاية هذا العام ــ فقد تقرر فى هذا الاجتماع زيادة كميات الإسماك من خلال شركات أعالى البحار والتوسع فى الصيد من البحرين الابيض والاحمر وفى البحيرات والنيل بحيث تزيد الكميات المتاحة عن المعدل الحالى الذى وصل الى حوالى ٩٠ ألف طن سنويا منها ٢٣ ألف طن اسماك مستوردة مجمدة .

كما تقرر فى هذا الاجتماع **تشجيع** ودعم الجمعيات التعاونية للصيادين وتوفير معدات الصيد ورفع مستوى كفاءة أسطول ومراكب الصيد وقد طرح فى **الاجتماع مشروعات الاسكان ومواد البناء ــ وابعاد هذه المشكلة وخطة الحكومة** واجراءاتها وانجازاتها فى هذا الشأن .

وقد وجه السيد الرئيس الى ضرورة التيسير على الملاك الذين يلتزمون بالنماذج التى تضعها الدولة لتوفير الاسكان الاقتصادى وصرف مواد البناء لهم بالاسعار المحددة وأن تركز الحكومة جهودها للتوسع فى بناء المساكن الشعبية وتوفيرها للفئات الكادحة .

وبالنسبة لملاك المساكن الفاخرة أو الذين يعرضون وحدات للتمليك فقد تقرر افساح المجال لهم لاستيراد مواد البناء الخاصة بهم دون أى التزام من جانب الدولة بتزويدهم بها .

كما تقرر بذل جهود أكبر لتحصيل الضرائب المستحقة على الارباح التى تتحقق نتيجة بيع الوحدات السكنية والحصول على حق الدولة فى هذا الشأن .

ووجه السيد الرئيس أيضا الى العمل **على استكمال المشروعات التى بدىء** فى تنفيذها حتى يتحقق عائد سريع منها وكذلك المشروعات المتصلة بالخدمات والمرافق لرفع كفاءتها ومواجهة زيادة السكان .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

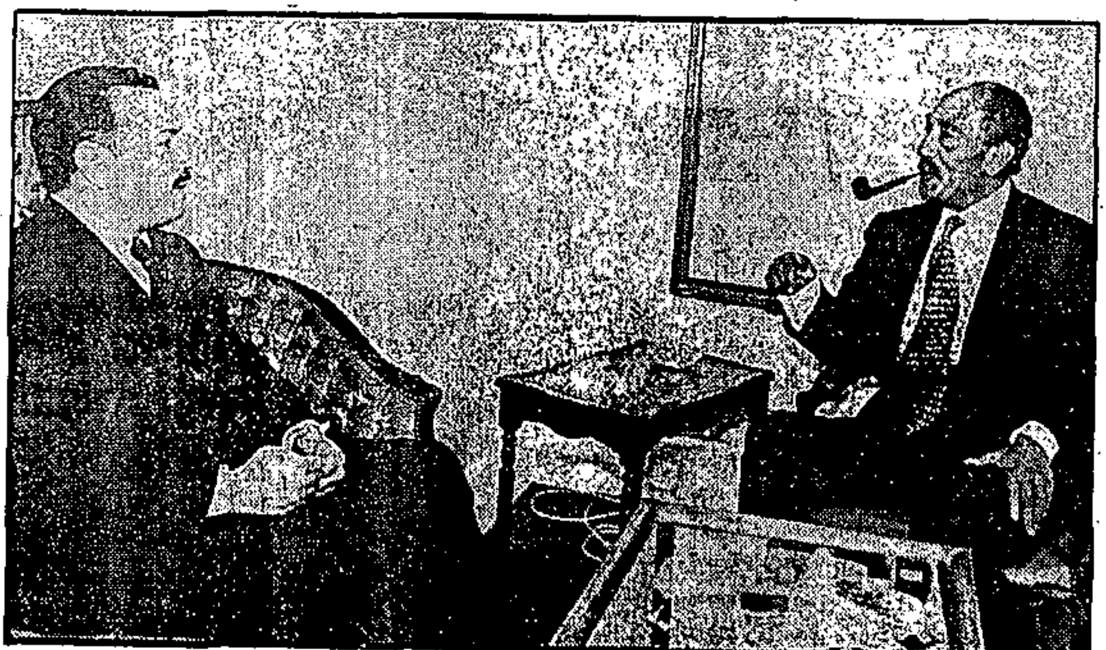
التاريخ : ١٩٨٠/٢/١٨

الرئيس يطلب من وزير التموين مراقبة الأسعار وتوفير السلع

علم مندوب « الاهرام » ان الرئيس أنور السادات ناقش أمس مع السيد ناصف طاحون وزير التموين خطة الوزارة فى مراقبة اسعار مختلف السلع ، وأن الرئيس السادات طلب ان تركز الوزارة على زيادة المعروض من السلع بحيث تفى بحاجة المواطنين وحتى لا يكون هناك نقص يستغله بعض التجار فى زيادة الاسعار .

وفى الوقت نفسه طلب الرئيس مراقبة كل عمليات الاسعار المتصلة بالسلع بحيث تتم مواجهة كل مستغل .

ومن المقرر ان تجتمع اليوم اللجنة الوزارية لتخطيط الاسعار برياسة السيد فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء لمواصلة مناقشة اوراق العمل المقدمة من بعض الوزراء اعضاء اللجنة بهدف ضبط حركة الاسعار وتوفير السلع ووضع خطة طويلة المدى لهذا الغرض .



استقبل الرئيس انور السادات أمس السيد ناصف طاحون وزير التموين والتجارة الداخلية .

اليــوم يبدأ بيع الســلع بالأســعار المخفضة تنفيذا لقــرار الســادات

نشاط كبير فى كل أجهزة الدولة :

● علاوة القانون ٨٣ من يوليو القــادم
● معاش السادات من يوليو لـ ١٠٠ ألف أسرة
● قانون بصرف علاوة ١٠٪ للقطاع الخاص
● صرف العلاوة الدورية للموظفين فى يناير
● اعادة تحديد هوامش الربح فى بعض السلع

يبدأ من اليوم بيع الســلع للجماهير بالاسعار المخفضــة ، وتشــهد كل أجهزة الدولة نشاطا كبيرا لتنفيذ القرارات التى اعلنها الرئيس انور الســادات لحمــاية محدودى الدخل ورفع المعاناة عن الجماهير وذلك بدءا لمسيرة بناء الرخاء ، كمــا يبدأ اليوم أيضــا قطاع الموازنة بوزارة المالية اعداد تقديرات الموازنة الجديدة التى تبدأ من أول يوليو القادم ٠

وتقرر ان يراعى فى تقديرات الموازنة الجديدة صرف العــلاوات الدورية للعــاملين بالحكومة والقطاع العام فى موعدها المقرر وهو أول يناير ١٩٨١ ، كما تقرر أن يصرف معــاش السادات لحوالى ١٠٠ الف أسرة بواقع ١٠ جنيهــات فى الشــهر من أول يوليو القــادم للمواطنين الذين لا يتقاضون معاشات وتتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة ، كما تصرف من هذا التاريخ ايضا العلاوة التى تقررت فى قانون علاج الاثار المترتبة على القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ٠

وقد ابلغت وزارة التموين والتجارة الداخلية جميع وحدات البيع بالقطاعين العام والخاص بالاســـعار المخفضة لتنفيذها ، وبدأت وحدات القطاع العام عملية جرد للسلع الموجودة فى المخازن والتى تطبق عليها الاسعار الجديدة ٠ واعد السيد احمد نوح وزير التموين خطــة للرقابة على تنفيذ الاســعار المخفضــة تشمل جميــع السلع وعلى مستوى الجمهورية ، وسوف يتعرض المخالفون للعقوبات الجنائية ٠

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٨ / ٥ / ١٩٨٠

اجتماع هام للسادات لدراسة خفض أسعار قوائم أخرى من السلع

الرئيس يطلب وضع خطط عاجلة لمواجهة ارتفاع الأسعار وتوفير كافة المواد الغذائية

فؤاد محيى الدين يعلن بعد اجتماع الرئيس :

مجموعة من قوائم السلع تتم دراستها الآن وخفض أسعار الكهرباء يصدر خلال ساعات

لقاءات دورية للرئيس بقيادات الحزب وزيارات منتظمة لكافة المحافظات

دور رئيسي للحزب فى الرقابة على الأسعار

حدد الرئيس أنور السادات فى اجتماع هام عقده أمس بمقر مجلس الوزراء الخطوط العريضة لعمل مجلس الوزراء فى المرحلة المقبلة بأسلوب يتضمن دراسة جميع الموضوعات التى تهم الجماهير وحل مشاكلها وعلى رأسها قضايا الامن الغذائى •

وطلب الرئيس فى الاجتماع الذى حضره السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية والدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء والدكتور محمود داود وزير الدولة للزراعة والامن الغذائى والسيد أحمد نوح وزير التموين والتجارة الداخلية وضع خطط عاجلة لمواجهة ارتفاع الاسعار بحسم ودراسة خفض أسعار قوائم جديدة من السلع •

١٩٢٦١

وكان الرئيس السادات قد وصل الى مقر مجلس الوزراء فى الساعة الحادية عشرة والربع من قبل ظهر أمس حيث كان فى استقباله السيد حسنى مبارك والدكتور فؤاد محيى الدين .

وقد عقد الرئيس السادات اجتماعا محدودا مع السيد حسنى مبارك والدكتور فؤاد محيى الدين استغرق نحو الساعة قبل ان ينضم للاجتماع كل من الدكتور داود والسيد أحمد نوح.

وعقب انتهاء الاجتماع صرح الدكتور فؤاد محيى الدين بانه تم خلال الاجتماع وضع الخطوط العريضة لعمل مجلس الوزراء فى المرحلة القادمة .. بأسلوب يضمن دراسة جميع الموضوعات التى تهم الجماهير وحل مشاكلها وقضايا الامن الغذائى ووضع خطط عاجلة وبعيدة المدى لمواجهة ارتفاع الاسعار وتوفير المواد الغذائية .

واضاف أنه تم كذلك وضع الخطط الرئيسية لعمل الحزب الوطنى الديمقراطى فى المرحلة القادمة بهدف الالتحام بالجماهير وحل مشاكلها .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٨٠/٩/١

السادات: مهمة الحكومة فى الفترة القادمة السيطرة الكاملة على الأسعار

■ الرئيس يؤكد فى اجتماعه بنواب رئيس الوزراء :

دور أساسى للحزب فى رقابة الأسواق ومحاربة التضخم والوساطات والعمولات

دراسات فى الحزب والحكومة لزيادة المعاشات

الاسكندرية ـ من مكتب الاهرام ـ أعلن الرئيس أنور السادات فى اجتماعه امس بنواب رئيس الوزراء ان الفترة المقبلة لابد وأن تكون فترة السيطرة على الاسعار وان على الحكومة والحزب وكل المسئولين فى الدولة العمل على الحد من أرتفاع الاسعار من ناحية ووصول الدعم لمستحقيه بدون وساطة أو تعقيد أو صعوبات من ناحية أخرى .

وأصدر الرئيس توجيهاته بعدم ذبح اناث الماشية وتوفير اللحوم والحد من ارتفاع اسعار المواد الغذائية التى ظهر عليها الارتفاع الكبير فى الفترة الاخيرة واكد على ضرورة اغراق الاسواق بالمواد الغذائية وباسعار مناسبة .

وطلب الرئيس أن يكون للحزب دور فعال في مراقبة الاسعار ومحاربة التضخم والوساطات والعمولات باعتبار أن هذه هي المهمة الاولى الملقاة على عاتق الحزب وكوادره والتي تمثل نجاحه أو فشله .

وكان الرئيس السادات قد عقد اجتماعا أمس باستراحة المعمورة بالاسكندرية مع نواب رئيس الوزراء حضره الدكتور محمود داود وزير الزراعة والامن الغذائي والدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية والسيد أحمد نوح وزير التموين وذلك في اطار الاجتماعات التي يعقدها الرئيس بصفة دورية لمناقشة قضايا العمل الوطني والامن الغذائي .

وصرح السيد فكري مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب عقب الاجتماع الذي استمر ٣ ساعات بأن الرئيس السادات قد طلب بمنتهى الوضوح اعتبار الفترة المقبلة هي فترة السيطرة الكاملة على الاسعار وأن تقوم الحكومة والحزب وكل مسئول في الدولة بالعمل على الحد من ارتفاع الاسعار ووصول الدعم لمستحقيه وأن يصل الدعم لكل مصري مستحق دون أي نوع من الوساطة أو التعقيد أو الصعوبات .

الرئيس يعطي توجيهاته لتوفير اللحوم

ومن جهة أخرى أبدى الرئيس توجيهاته فيما يختص بعدم ذبح اناث الماشية وتوفير اللحوم وأسعار المواد الغذائية التي ظهر عليها الارتفاع الكبير خلال الفترة الاخيرة . وأكد الرئيس على ضرورة الحد تماما من هذا الارتفاع واغراق الاسواق بكافة المواد الغذائية وبأسعار مناسبة

واضاف السيد فكري مكرم عبيد أن الرئيس تحدث في الاجتماع عن ارتفاع أسعار اللحوم والبيض والدواجن في الفترة الاخيرة وطلب من الحكومة والحزب الحد من ارتفاع أسعار هذه السلع الضرورية وأن يقوم الحزب بدوره الفعال في الرقابة على الاسعار ومحاربة أي نوع من التضخم والوساطات والعمولات وأي نوع من الارباح غير المشروعة .

وأكد الرئيس على أن هذه هي المهمة الاولى للحزب وكوادره في جميع المحافظات والتي تمثل نجاحه أو فشله ووجه الرئيس تعليماته بضرورة توفير كميات هائلة من المواد الغذائية واغراق الاسواق بها دون التلاعب بالاسعار .

وطلب الرئيس أن تقوم الحكومة والحزب بتكوين وتشكيل شركات للامن الغذائي في كل محافظة من المحافظات على أن يشرف عليها الحزب من ناحية الرقابة والترخيص .

وصرح السيد فكرى مكرم عبيد بأن الدكتورة آمال عثمان قد زفت الينا بشرى التحول المدهش فى نظرة العامل ورب العمل الى التأمينات الاجتماعية وانها بعد أن كانت محل تهرب أصبحت محل اقبال وهذه ظاهرة صحية لم تكن نتوقع الوصول اليها الا بعد سنوات .

وقال ان الدكتورة آمال عثمان أعلنت أن عدد المؤمن عليهم قد ارتفع بحيث وصلوا الى حوالى ١٠ ملايين مواطن ٪ ويعتبر ذلك من ضمن الانجازات الكبيرة لحكومة الرئيس السادات .

واضاف نائب رئيس الوزراء أن هناك دراسات تعد الان لزيادة المعاشات وهى تتوقف على الموارد وعدة عوامل أخرى وتسعى الحكومة والحزب لتحقيق ذلك لزيادة المعاشات لتحقيق مطالب المواطنين .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٥ / ٩ / ١٩٨٠

قرارات هامة للسيطرة على الأسعار يصدرها مجلس الوزراء برياسة السادات امس:

جمعيات استهلاكية فئوية للعاملين بالحكومة والقطاع العام ولأصحاب المعاشات

بطاقة تموينية اضافية لصرف السلع بأسعار التكلفة مع استمرار العمل ببطاقة التموين الأساسية

عرض مؤسسات الدواجن للبيع للقطاع الخاص ليتفرغ القطاع العام لدوره الأساسي في خطة التنمية

اضافة الفول والعدس وفقا لرغبة المستهلك والغاء نظام التعاقدات بين المحافظات ومربى الماشية

فى نهاية اجتماع مجلس الوزراء الموسع الذى رأسه الرئيس السادات وحضره المحافظون تم أمس اتخاذ عدد من القرارات الهامة بهدف توفير السلع التموينية والسيطرة على ارتفاع الاسعار وضمان وصول الدعم الى مستحقيه الحقيقيين • وقد استمر الاجتماع ٣ ساعات كاملة ، ناقش خلالها الرئيس السادات مع الوزراء والمحافظين ابعاد المشكلة مؤكدا انه لا عودة على وجه الاطلاق للتسيب فى الاسعار ، الذى عانى منه المواطنون •

١٩٢٦٦

أولا : تسعير السلع واللحوم البلدية :

عملا على إنضباط حركة تداول اللحوم البلدية والدواجن بالاسواق والحد من جشع المستغلين من التجار والجزارين ، وتقنينا للرقابة على الاسعار فقد صدرت القرارات التالية :

① الموافقة على تسعير اللحوم البلدية وبدائلها ، على أن يتم تصحيح التسعيرة خلال الايام القادمة باتفاق لجنة من خبراء وزارتى الزراعة والتموين على أساس تقدير التكلفة الحقيقية مع الاخذ فى الاعتبار تحقيق هامش ربح مناسب لمراحل الانتاج والتوزيع حماية للمستهلك من ناحية ولتشجيع المنتجين من ناحية أخرى على أن تكون التسعيرة موسمية طبقا للقواعد التى تضعها اللجنة الفنية المختصة على أن تشترك المحافظات مع اللجنة فى تحديد التسعيرة الخاصة بكل محافظة وفقا للاوضاع الانتاجية وتكاليف النقل وغير ذلك من الاعتبارات .

② الغاء بيع اللحوم البلدية بالمجمعات الاستهلاكية مع استمرار عرض اللحوم المجمدة بعد شهر المنع السارى حتى نهاية سبتمبر ١٩٨٠ بسعرها الحالى

③ الموافقة على استيراد لحوم مشفاة وعرضها بالمجمعات مجزأة ومعبأة فى أكياس موحدة الوزن ، والتدرج فى زيادة الكميات المعروضة منها بما يمكن مستقبلا من عرض الكم الاكبر من اللحوم الحمراء مشفاة معبأة فى وحدات البيع والتوزيع .

④ الموافقة على قيام وزارة الزراعة (الشركة العامة للحوم) باستيراد ١٠ الاف رأس مواشى حية لبيعها فى الاسواق بما يتمشى مع التسعيرة المحددة وفقا للبند (١) ويتم التمويل بالاتفاق مع السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية .

⑤ الموافقة على تحديد سعر اللحوم الضان المجمدة المستوردة بسعر ٨٥ قرشا للكيلو بالمظم ابتداء من فترة تغطية احتياجات المستهلكين فى عيد الاضحى المبارك القادم .

ثانيا : زيادة هائلة فى استيراد السلع الاساسية :

تم استعراض موقف الانتاج المحلى والكميات التى تحققت بالاستيراد فى العام الماضى حيث بلغت ٧١٠ آلاف طن من الاسماك واللحوم والدواجن وقد تقرر زيادة هذه الكميات الى ٩٣٠ الف طن فى العام لمواجهة الاحتياجات الحقيقية ، وحيث ان زيادة الانتاج المحلى تنفيذا للخطط الموضوعة تحتاج الى بعض الوقت حتى يمكن مواجهة حاجات الاستهلاك المتزايدة ونظرا لضرورة الحد من ارتفاع

الاسعار ، وباعتبار ان تحقيق وفرة السلع شرط اساسى لنجاح سياسة التسعير الجبرى ، فقد تقرر ما يأتى :

1. زيادة المستورد وفقا للبيان التالى : —
   - اللحوم المجمدة : من ٨٠ الف طن الى ١٢٠ الف طن
   - الاسماك المجمدة : من ٧٠ الف طن الى ١٥٠ الف طن
   - الدواجن المجمدة : من ٣٠ الف طن الى ٨٥ الف طن
   - العدس : من ٨٦ الف طن الى ١٠٦ آلاف طن
   - الفول : من ٥٠ الف طن الى ٨٠ الف طن
   - البيض : ١٦٠ مليون بيضة
2. الغاء نظام التعاقدات بين المحافظات ومربى الماشية والعودة الى النظام العادى للتأمين على الماشية بصرف الاعلاف بالاسلوب الذى تضعه وزارة الزراعة فى هذا الشأن ، مع قيام وزارة التموين بامداد المحافظات بالكميات المناسبة من اللحوم المجمدة تعويضا لها عن الغاء نظام التعاقدات
3. تدعيم الاستثمارات المخصصة لزيادة معدل انتاج البروتين الحيوانى .
4. استمرار العمل بالتسعير الجبرى للدواجن الحية المحلية البيضاء فى كل من القاهرة والجيزة والقليوبية الى مابعد شهر سبتمبر على ان يعاد النظر فى هذا التسعير فى ضوء الكميات التى سوف تتوافر فى السوق من الدواجن المجمدة المستوردة والانتاج المحلى ومدى تأثر معدلات الاستهلاك بعد انتهاء قرار حظر ذبح وبيع اللحوم .

ثالثا : وسائل وسياسة توزيع السـلع المدعومة :

وحول مقررات التوزيع لضمان وصول الدعم الى مستحقيه صدرت القرارات التالية : ـ

- ☐ استمرار صرف المقررات التموينية من السكر والشاى والزيت والارز المخصوص وفقا للمقننات والاسعار الحالية .
- ☐ يضاف الى البطاقة الاساسية بناء على طلب يقدم شخصيا من صاحب البطاقة الى مكتب التموين المختص ـ كل من الفول والعدس بمقرر شهرى ثابت وبالاسعار المدعمة المحددة لهما حاليا [١٠ قروش] بمعدل كيلو فول وكيلو عدس للبطاقة .
- ☐ الموافقة على صرف حصة اضافية شهرية من السكر الحر بواقع ٧٥٠ جم للفرد ، وذلك وفقا للاسعار الجبرية المحددة لها حاليا [٢٠ قرشا للكيلو] وذلك بالاضافة الى الحصة المقررة حاليا والتى تصرف بالسعر المدعم وقدره ٧٥٠ جم من السكر للفرد بسعر عشرة قروش للكيلو .
- ☐ الموافقة على صرف حصة اضافية شهرية من الزيت الحر بواقع ١٠٠ جم للفرد ، فيماعدا القرى فتكون الحصة الاضافية بواقع ١٥٠ جم للفرد وذلك وفقا للتسعيرة الحالية [٣٠ قرشا للكيلو] بالاضافة الى الحصة المقررة حاليا والتى تصرف بالسعر المدعم .

رابعاً : بطاقة تموينية اضافية بأسعار التكلفة :

- تمت الموافقة على طرح كميات اضافية من السكر والزيت وصابون الغسيل والتواليت والفول والعدس من النوعيات ذات الجودة المرتفعة وكذا المسلى الصناعى المعبأ فى عبوات ٢٫٢٥ كجم وذلك لتغطية الاحتياجات الاضافية لبعض المستهلكين وفقا لانماطهم الاستهلاكية وكذا الفئات المستثناة من الحصول على البطاقة التموينية من القادرين ، اما فيما يتعلق بالمسلى الصناعى السائب فيتم طرحه باسعاره الجبرية الحالية وفقا للحصص الشهرية للمحافظات .

وبالنسبة للاسماك المجمدة والطازجة فانه نظرا لزيادة الكميات المقرر الاساسية لجميع حملة هذه البطاقات الاساسية بمراكز الاستهلاكية الكبرى ووفقا للحصص المقررة للمحافظات ولكن دون ربطها على البطاقات التموينية

- الموافقة على استخراج بطاقة تموينية اضافية الى جانب البطاقة التموينية الاساسية لجميع حملة هذه البطاقة الاساسية بمراكز الاستهلاك الكبرى أى فى محافظة القاهرة ـ مدينة شبرا الخيمة ـ بنادر محافظة الجيزة ـ محافظة الاسكندرية ـ عواصم المحافظات ـ التجمعات العمالية والسكنية الاخرى فى الحضر (حسبما يحدده المحافظون بالاتفاق مع وزارة التموين .

ويتم بمقتضى هذه البطاقات الاضافية صرف بعض السلع التموينية الرئيسية بالاسعار المحددة حسبما يتم الاتفاق عليه بين وزارة التموين والمحافظين المختصين .

خامسا : جمعيات استهلاكية فئوية وسكنية :

تتخذ الاجراءات اللازمة لانشاء جمعيات استهلاكية فئوية وسكنية يقيد عليها المستهلكون الاكثر استحقاقا وهم : —

(١) العاملون بالحكومة والهيئات والمصالح التابعة لها ووحدات الحكم المحلى
(٢) العاملون بشركات ومصانع القطاع العام
(٣) العاملون بالقطاع الخاص من غير الفئات السابق استثناؤها من الصرف بالبطاقات التموينية الاساسية .
(٤) أصحاب المعاشات من العاملين بالحكومة والقطاع العام والخاص المشار اليهم فى البند السابق
(٥) الاسر التى تتمتع بنظام الضمان الاجتماعى
(٦) من يثبت استحقاقه لصرف هذه البطاقة الاضافية باعتباره من غير القادرين فى التجمعات العمالية والسكنية فى الحضر وذلك بعد التقدم بطلب يتم بحثه بواسطة الاجهزة المختصة بوزارة الشئون الاجتماعية ومكاتب التموين المختصة .

ويراعى أن تعطى أولوية للجمعيات الاستهلاكية الفئوية عند تحديد الحصص ونوعيات السلع التموينية التى يتم توزيعها عن طريق وزارة التموين .

تتولى الهيئات والمصالح الحكومية وشركات ومصانع القطاع العام والخاص انشاء جمعيات تعاونية فئوية بكل جهة يبلغ عدد العاملين والمنتمين اليها ٢٠٠ فرد فاكثر ، لتوزيع المقررات التى سيجرى ربطها عليها ٪ على أن يتم انشاء جمعيات فئوية لكل مجموعة من العاملين بمنشآت القطاع الخاص التى يقل عدد أفرادها عن ٢٠٠ فرد وذلك فى نطاق جغرافى معين .

تدبر وزارة التموين — بسعر التكلفة — احتياجات الجمعيات التعاونية المنزلية والفئوية من تجهيزات خاصة بتداول السلع وحفظها كالثلاجات ، بما يضمن وصولها للمستهلك بدرجة الجودة المناسبة .

سادسا : شركات مساهمة لتربية إناث الماشية :

وفي الوقت نفسه أعلن السيد منصور حسن وزير الدولة للثقافة والاعلام عقب الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء أن الرئيس السادات قد أصدر عدة قرارات تستهدف زيادة انتاج الثروة الحيوانية والداجنة والاسماك منها :

■ تقوم المحافظات فورا بشراء العجول الاناث من المربين والتى تمثل أساس الثروة الحيوانية وبالسعر العادى الذى سيتقرر وأن تنشأ شركات تتولى ادارة هذه المزارع الخاصة بما يمكنها من تحقيق الهدف وهي شركات خاصة وليست شركات حكومية أو قطاعا عاما ويساهم فيها المربون المعروفون بأمانتهم ، ويشرف المحافظ والقيادات الحزبية بالمحافظات على سير العمل بهذه الشركات .

■ انشاء شركات في جميع المحافظات من القطاع الخاص لانتاج الدواجن والبيض وتعرض انتاجها بالوحدات الحكومية .

■ عرض شركات الدواجن من القطاع العام للبيع وذلك ليديرها القطاع الخاص وذلك ضمانا لحسن ادائها وادارتها حتى يتفرغ القطاع العام لدوره الاساسى في قيادة التنمية والاقتصاد القومي وليتحمل مسئوليته في مجالات الانتاج الكبرى .

■ انشاء شركات للاسماك تقوم بالتوزيع بعد تسلمه من المنتجين وتسويقه بمعرفتها بالاضافة الى شركات القطاع العام وجميع منتجى القطاع الخاص حاليا الذين لديهم مشروعات لانتاج الدواجن والبيض ومضاعفة انتاجهم خلال عام واحد وتوفير مستلزمات الانتاج والقروض الميسرة بما يحقق زيادة الانتاج واقامة مشروعات جديدة .

■ الاسراع في تأسيس فروع للبنك الوطنى للتنمية الشعبية في باقى المحافظات لتمويل المشروعات الصغيرة للمواطنين للمساهمة في الانتاج .

١١٠٥ ملايين جنيه استثمارات الخطة العاجلة لتوفير السلع الغذائية والتموينية

□ قرارات هامة للجنة الوزارية للانتاج :

اعـــداد خطـــة لتوفـــير ميـــاه الرى لمشروعات التوســع فى استصلاح الأراضى

تقـــارير كاملة أمـــام مجلس الشـــعب عن الأوضاع الاقتصادية لشركات القطاع العام

وافقت اللجنـة الوزارية للانتـاج فى اجتمـاعها أمس على الخطـة العـاجلة لمشروعات السـلع الغـذائية والتموينية والرئيسية لتحقيق الوفرة فى انتاج الزيت والمسلى الصناعى والسـكر ومنتجـات الالبـان والصلصة والمنظفـات الصناعية وأنواع الصابون المختلفة وعلف الحيـوان بما يغطى معدلات الاستهلاك خلال سنوات هذه الخطة التى تقـدر استثماراتها بمبلغ ١١٠٥ ملايين جنيــه .

وطلبت اللجنة من وزيرى الزراعة والرى ، اعداد برنامج للتوسع فى انتاج المواد الغـذائية بما يتمشى مع الخريطة المائية التى يتولى وزير الرى اعدادها لتوفير مياه الرى لمشروعـات التوســع الافقى والرأسى ، وقررت اللجنة البدء فى تنفيذ هذه الخطة فور موافقة مجلس الوزراء عليها ، حيث تقرر عرضـــها على المجلس فى جلســـته القـــادمة ..

كما قررت اللجنة قيام وزارات قطاع الانتاج باعداد تقارير عن الاوضاع الاقتصادية لشركات القطاع العام حتى النصف الاول من السنة المالية ٨٠ ــ ٨١ ، تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب لوضع صورة كاملة عن اقتصاديات شركات القطاع العام امام المجلس تنفيذا لما اشار به الرئيس انور السادات .

وكانت لجنة الانتاج قد ناقشت في اجتماعها برئاسة المهندس عزالدين هلال نائب رئيس الوزراء ووزير البترول الخطوات التى تم اتخاذها فى مجال استصلاح الاراضى . وقدم الدكتور محمود داود وزير الزراعة تقريرا الى اللجنة تضمن الاساليب الحديثة في هذا المجال . واوضح التقرير ما تحتاجه هذه المشروعات من مصادر المياه والطاقة ووسائل النقل ومواد البناء والايدى العاملة الفنية ودور وزارات قطاع الانتاج والتنسيق بينها ، لتنفيذ مشروعات استصلاح الاراضى واستزراعها . ومايرتبط بذلك من التوسع فى الصناعات الغذائية وقررت اللجنة أن تشارك وزارة التخطيط فى هذه السياسة .

كما قررت اللجنة ان يتم التنسيق بين وزارتى الصناعة والانتاج الحربى فى مجالات الانتاج الصناعى الخاصة بجميع مشروعات استصلاح الاراضى والسلع الغذائية وخاصة بالنسبة لقطع الغيار والمعدات وطلبت اللجنة من المهندس طه زكى وزير الصناعة ترجمة خطة الصناعة الى مشروعات محددة وعرضها على وزارة الاقتصاد واللجنة الوزارية الاقتصادية لاخذها فى الاعتبار عند اعداد الاتفاقات والبروتوكلات مع الدول والهيئات الاجنبية .

وقررت اللجنة العمل على سرعة التصرف فى المخزون السلعى الراكد لدى الوزارات ووحدات القطاع العام ، وسوف تبحث اللجنة في اجتماعها القادم تقريرا مفصلا فى هذا الشأن .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ٢٦ / ٤ / ١٩٨١

■ وزير التموين يعلن :

خطة لتوفير السلع واحكام الرقابة على الأسعار

قررت وزارة التموين زيادة دعم الرقابة على الاسعار وتوزيع السلع خلال الفترة القادمة والتى ستشهد زيادة فى الاجور والمرتبات .

وصرح السيد احمد نوح وزير التموين ان الشق الاول من خطة الوزارة فى هذا المجال هو توفير كافة نوعيات السلع وتكثيف كمياتها المعروضة بالجمعيات الاستهلاكية والفئوية ، واضاف انه سيتم زيادة المحلى الطبيعى بنسبة ٥٠ فى المائة والصابون بنسبة ٣٠ فى المائة واعادة توزيع السلعتين مرة اخرى بالجمعيات الاستهلاكية اعتبارا من أول شهر يوليو القادم بعد ان كانت مقصورة على الجمعيات الفئوية .

وقال الوزير انه تقرر زيادة الارز المطروح بنسبة ٧٠ فى المائة والمكرونة بنسبة ٦٠ فى المائة والزيت بنسبة ٣٠ فى المائة ومضاعفة مايطرح من الدقيق الفاخر بنسبة مائة فى المائة وعرض ٣٠ مليون بيضة فى الشهر بسعر ٥٠ مليما مع توفير حصص الدجاج واللحوم الحمراء والاسماك المجمدة والعمل على تكثيف المعروض من الخضر والفاكهة .

وقال وزير التموين ان الشق الثانى من خطة الوزارة هو مضاعفة الرقابة على الاسعار ، بالتعاون مع وزارة الداخلية ، وستستمر الحملات ٢٤ ساعة يوميا فى جميع المحافظات .